



شبيبة العدالة والتنمية

الورقة الشبابية

...



المقدمة:

تهدف شبيبة العدالة والتنمية من خلال هذه الورقة إلى تقديم إضافة نوعية مقرونة بخلاصة تجربة ميدانية داخل الفعل الشبابي الوطني لمدة أزيد من عقد من الزمن وذلك من خلال تقديم مقارنة تشخيصية لواقع الشباب المغربي في ظل مجموعة من الإكراهات والتي عانى منها مع سياسات الحكومات المتعاقبة التي عجزت عن الإجابة عن مطالب وطموحات أبناء هذا الوطن وهو الأمر الذي ساهم في تعطيل إمكانات الشباب وجعله عاجزا في كثير من الأحيان عن المساهمة في بناء وتطوير الوطن.

إن هذه الورقة تأتي بعد الحراك الديمقراطي الوطني والذي كان الشباب أهم عنصر مشارك فيه والذي عبر بشكل صريح عن مطالبه وحمل أيضا مطالب النخبة السياسية والمجتمعية، وأعطى زخما كبيرا للحراك المغربي ومنحه القوة الكافية وهو ما عجل بالاستجابة للمطالب الشبابية عبر الخطاب التاريخي للتاسع من مارس 2011، والذي أعطى إشارات قوية لكافة الفاعلين.

وكان الدستور الجديد من أهم المكاسب التي تم تحقيقها والذي أفرد موادا و فقرات تخص الشباب أهمها المادة 33 من الدستور الذي تنص صراحة على ضرورة إيلاء عناية خاصة بالشباب والاهتمام به عبر إنشاء وهيكلية المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي والذي يعتبر هيئة خاصة تهتم بقضايا الشباب ذات صفة استشارية .

كما توجت هذه المرحلة بانتخابات سابقة لأنها أعطت لحزب العدالة والتنمية الصدارة، شكل على ضوء نتائجها حكومة جديدة تحت قيادته بتحالف مع ثلاثة أحزاب سياسية وازنة.

وجاء البرنامج الحكومي مستجيبا بنسبة مقدره لتطلعات الشباب المغربي، حيث جعل من قضاياهم أولوية استراتيجية و ورشا حكوميا افقيا يتجاوز النظرة القطاعية و يتجه إلى بلورة تصور استراتيجي شمولي ينسق و يدعم جهود كل المتدخلين في قضايا الشباب وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين السياسيين و الجمعويين في مجال الشباب، و التزم البرنامج الحكومي بفتح حوار شبابي وطني و جعله ورشا متواصلا يراسه المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعي و إنشاء مجالس جهوية للشباب و تشجيع مساهمة الشباب في الحياة السياسية و انخراطه في العمل الجمعي.

وتأتي هذه الورقة بعد حوالي سنة ونصف من العمل الحكومي لي طرح من جديد رؤية الشبيبة لواقع الشباب انطلاقا من البرنامج الحكومي و يمكن تقسيم هذه الورقة إلى مجموعة من المحاور للإحاطة قدر الإمكان بالوضع الشبابي المغربي مع إستحضار كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية وطنيا، و إقليميا، و دوليا، كما أن هذه الورقة ستنحو المنحى التحليلي وفق رؤية متناغمة تستحضر إكراهات الواقع الحالي ولها بعد استشاري وتضع في اعتبارها كل المستجدات السياسية والقانونية التي من شأنها أن تساهم في تغيير الواقع الشبابي الحالي إلى الأحسن .

المحور الأول: الشباب المغربي كموضوع للسياسات العمومية

1. تقديم :

إن الحديث عن سياسة عمومية وطنية و مندمجة للشباب كان و لا يزال مطلباً ملحا للمنظمات والجمعيات الشبابية شعارا رفعتة كل الأحزاب و النقابات و الحكومات في برامجها الانتخابية وأوصت بها عدة مؤتمرات وطنية و دولية ، غير أن الواقع يؤكد غياب هذه السياسة و غلبة النظرة القطاعية الأحادية و وجود مبادرات و مشاريع منفصلة لا تستجيب للحاجيات الحقيقية للشباب و ضعف إشراكهم في هذه المبادرات.

و رغم أننا اليوم أمام التزام سياسي من طرف الحكومة في اتجاه إعداد إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب تنسق جهود كل القطاعات المتدخلة وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين و على رأسهم الشباب، إلا أنه و بعد مرور سنة و بضعة أشهر على تشكيل الحكومة نجد أن هذا الورش الحكومي المهم لم يفتح بعد و هو ما يطرح تخوفات كبيرة عند المنظمات و الجمعيات التي تعنى بالحقل الشبابي حول مستقبل الالتزامات الذي وضعتها الحكومة في برنامجها و حول مستقبل تعاطي السياسات العمومية مع الشباب.

2. الشباب المغربي و سياسية التربية و التكوين

تعرف المنظومة التعليمية المغربية أزمة خانقة منذ عدة عقود، حيث فشلت كل المحاولات الإصلاحية في إخراجها من النفق المسدود الذي و صلت إليه بسبب السياسات التعليمية المتعاقبة المترجلة، و إزاء هذه الوضعية الشاذة يبقى التلميذ و الطالب هما الضحية الأولى، مما يدفعهم للتساؤل بإصرار عن مصيره في ظل هذه المنظومة.

فرغم أن النظام التعليمي المغربي مر بعدة إصلاحات بهدف تقليص الفوارق الإقليمية و ضمان نشر التعليم، فإن التشخيص الدقيق لوضعية التعليم في المغرب، و الوقوف على مختلف مكونات هذا النظام سواء المؤسسات أو المناهج التعليمية، ووضعية الموارد المالية و البشرية و طرق استغلالها و تدبيرها. يبرز أن الوضعية التعليمية في المغرب لم ترق إلى المستوى المأمول.

فالنموذج التعليمي المغربي يوصف دائما بكونه تعليما غير منتج، مكلف من حيث تمويله، ضعيف في محتواه، و غير قادر على خلق منافذ سوق التشغيل، هذا الوصف أصبح قاعدة للاشتغال يتقاسمها الفاعل السياسي ورجل التعليم و خريج المدرسة الوطنية.

إن المدرسة المغربية التي شكلت دائما مجالا للرهان السياسي وحقلا لإعادة إنتاج القيم المشكلة للشرعية و ميدانا للمزيدات السياسية، يظهر اليوم أنها تؤدي ضريبة ذلك، فالاختيارات لم تكن تنطلق من رؤية واضحة يحركها هاجس

التربية والتكوين والمعرفة، بل طغت عليها الايدولوجيا المنسوجة لإدامة ثقافة اللامساواة والتمييز وإغلاق أفق التفكير و التوقع بتبني سياسة تعليمية موجهة للاستهلاك الشعبي في وقت وجهت فيه النخبة أبناءها إلى مدارس البعثات الأجنبية و إلى التعليم المنفتح على اللغات والثقافات الأجنبية.

فكارثة الوضع التعليمي وازدياد جحافل العاطلين الشباب عن العمل وعدم قدرة البنات المدرسية على استيعاب طالبي التدريس وسيادة الأمية في المجالين الحضري والقروي و ارتفاع الهدر والفشل الدراسي، يجعل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تواجه أهم تحد لها، فالنفور من المدرسة العمومية نحو المدرسة الخصوصية وتشجيع الدولة لهذا المنحى في إطار خصوصية الخدمات، لا يظهر انه الوصفة القادرة على الخروج من المأزق التعليمي .

فالتعليم جزء من البنية المجتمعية العامة يؤثر في الواقع و يتأثر به، و السياسة التعليمية ما هي إلا انعكاس لسياسة الدولة المطبقة في مختلف القطاعات الأخرى. حيث استهدفت السياسات التعليمية في بلادنا منذ الاستقلال، تعزيز السلطة السياسية عن طريق سلطة المعرفة، مما تسبب في إهمال النظام التعليمي و بروز الكثير من الاختلالات البنوية.

إن آفاق التعليم بالمغرب لا يمكن أن تتضح إلا بدمقرطة المجتمع المغربي، وبارتباط التعليم بمسلسل التنمية، وكذا عصنة المدرسة المغربية و ربطها بالتطور التكنولوجي العالمي. و خاصة أن إصلاح التعليم يعد من الاهتمامات المستمرة للمجتمعات و التي تعكس طموح و تطورات حاجيات الشعب السياسية والاقتصادية و السوسيو- ثقافية، خاصة في ظل التحولات السريعة التي يعرفها العالم. أي أن الإصلاح يجب أن يهدف إلى تحقيق جودة التعليم، الذي يعتبر من الأهداف الأساسية لأي إصلاح. و هو المعيار الحقيقي لنجاح الإصلاح الذي يجب أن يعتمد المضمون بدل الشكل، و أن يعالج الأهداف النوعية بدل الهاجس الكمي و الهاجس الأمني، إذ أن البرامج التعليمية يجب أن تكون ملائمة لحاجيات المجتمع، و متطلبات التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة للدفاع على المكتسبات و تحديث التعليم و مواجهة تحديات القرن 21 ولن يتحقق ذلك إلا بإدماج حقيقي لكل الشباب في المنظومة التعليمية المنتجة.

غير أننا بالرغم من ذلك نسجل أن الحكومة الحالية تعاطت بإيجابية من خلال برنامجها الحكومي مع سياسة التربية و التكوين من خلال وضعها لمجموعة من المرتكزات أولها إعادة الثقة في المدرسة العمومية و تأهيلها و تشجيع الولوج إليها و هو ما مكنها خلال سنتها الأولى من توسيع العرض المدرسي بفتح 104 مؤسسة بالتعليم الابتدائي و 62 مؤسسة بالتعليم الثانوي و الإعدادي و 38 مؤسسة بالتعليم الثانوي و تأهيل 2091 مؤسسة تعليمية و 115 داخلية و استفادة أزيد من مليون 300 ألف تلميذ و تلميذة من خدمات الإطعام المدرسي و 117 ألف تلميذ و تلميذة من خدمات الداخليات و 50 ألف من النقل المدرسي. وكذا استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين و الإشعاع و البحث العلمي و رفع نسبة التمدرس بالتعليم العالي، و هو مامكن من رفع نسبة التمدرس بالتعليم العالي بجميع مكوناته من 16 % سنة 2011 إلى 18 % سنة 2012، و استطاعت الحكومة خلال سنتها الأولى رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي عبر اعتماد 6 مؤسسات جامعية جديدة و 24 مدرجا إضافيا و الرفع من القدرة الاستيعابية

للخدمات الجامعية بإضافة 19 ألف سرير و إحدات 6 مطاعم جامعية جديدة و في مجال البحث العلمي تم تخصيص ما مجموعه 128 مليون درهم لتطويره و تأهيله كما عملت الحكومة على تقوية المسالك المهنية للبحث العلمي (124 مسلك دكتوراه و 883 مسلك معتمد ماستر) و إضافة 6872 مقعدا جديدا في مجال التعليم العالي الخاص و يبقى أهم إجراء اتخذته الحكومة خلال هذه السنة هو رفع المنح الجامعية ب600 درهم لطلبة الإجازة و 900 درهم لطلبة الماستر.

3. الشباب المغربي والسياسية الصحية

لا يجادل أحد في كون الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإذا كانت الصحة غاية أساسية من غايات التنمية فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة، وبالتالي فهي تعتبر مكونا أساسيا ولازما للتنمية الإنسانية.

فالسياسة الصحية ليست عبارة عن برنامج أو مخطط عمل محدود في الزمان، لكنها رؤية إستراتيجية للكيفية المثلى لتوفير الصحة لجميع المواطنين. وهي كذلك اختيارات وتحديد أولويات المشاكل الصحية التي يجب معالجتها.

وتشير العديد من الدراسات والتقارير أن الفرق في المؤشرات الصحية، ما هي إلا نتيجة لانعكاسات الفرق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه اعتبرت هذه المؤشرات مقياسا للتنمية الشاملة، ولهذا الاعتبار شددت كل الدراسات على المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للصحة، وعلى الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

في العقدين الأخيرين عرف المغرب مجموعة من الأوراش الإصلاحية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ومن بينها تحديث بعض السياسات الاجتماعية وعلى رأسها تحديث المنظومة الصحية، ويعتبر إخراج قانون مدونة التغطية الصحية (قانون 00.65) إلى حيز التطبيق انجازا كبيرا لضمان الحماية الاجتماعية ووسيلة لضمان الصحة للجميع وذلك بتعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي بين المواطنين. إلا أن هاته الإصلاحات رغم انخراطها في التوجهات الإصلاحية العالمية لم تستطع أن تركز من خلال السياسات العمومية الاجتماعية المتبعة ضمان الحق في الصحة كحق من حقوق الإنسان (الفصل 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية) و ذلك لعدم استجابتها لمتطلبات المواطنين خاصة الفئات المستضعفة.

وباستحضار الإشكالات والتحديات التي تواجه صحة فئة الشباب المتمثلة أساسا في:

✓ تحدي الصحة وانتشار المخدرات والخمر (26% من الشباب)

✓ ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المتنقلة جنسيا ولاسيما في الأوساط الشابة.

✓ انتشار الأمراض الفتاكة والآفات الاجتماعية الخطيرة مثل المخدرات و الدعارة و غيرها من مظاهر التفلت الديني و الأخلاقي.

نسجل أنه رغم المجهودات والإجراءات التي بذلت من أجل تحسين الظروف الصحية لهذه الفئة المهمة من المجتمع، من خلال نظام التغطية الصحية ونظام المساعدة الطبية، الصحة المدرسية والجامعية ثم برنامج مكافحة السيدا، نحتاج إلى تطوير السياسة الصحية التي تستهدف الشباب من خلال وضع آليات للمراقبة و السلامة الصحية و إعداد ونشر معايير السلامة الصحية على مستوى المدارس والجامعات والمخيمات الصيفية و تعزيز إجراءات الوقاية والفحص والتكفل بالاضطرابات النفسية عند الأطفال والمراهقين والشباب. ليفضي الامر إلى اعتماد سياسة مندمجة تستجيب لضروريات صحة الشباب، و التي لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط العملية أهمها:

- مجانية الفحوصات الطبية للتلاميذ و الطلبة و المعطلين.
- تفعيل قانون منع التدخين بالمؤسسات العمومية المعنية بالشباب، واتخاذ الإجراءات الزجرية لحماية المؤسسات التعليمية من آفتي التدخين والمخدرات.
- الزيادة في عدد المصحات الجامعية وإحداث أخرى مدرسية
- الفحص المنتظم بالوسط الجامعي والمدرسي
- خلق فضاء إعلامي صحي موجه للشباب
- الاعتناء بالصحة النفسية للشباب عن طريق المصاحبة النفسية داخل المؤسسات التعليمية.
- تفعيل البرامج التحسيسية فيما يخص الصحة الإنجابية والأمراض المتنقلة جنسيا والتدخين والمخدرات .
- إصدار قانون خاص بالتغطية الصحية للطلبة .
- العناية بالمرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية وتفعيل دور ورقابة وزارة الصحة فيما يندرج بالبيئة الصحية.
- استفادة الشباب العاطل عن العمل من مجانية الأدوية أو بأئمنة رمزية.
- بطاقة خضراء للعلاجات المجانية خاصة بالطلبة والتلاميذ والشباب العاطلين عن العمل .

4. الشباب المغربي وسياسة التشغيل

تمثل فئة الشباب الشريحة العريضة من سكان المغرب التي لا بد من الارتكاز عليها في مواجهة تحديات الحاضر ورسم ملامح وآفاق المستقبل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفق بناء مغرب العدالة والكرامة والتنمية.

وقد عرف حجم السكان النشيطين بالمغرب وخاصة الشباب منهم، أي الفئة العمرية ما بين 15 و 25 سنة تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وذلك راجع بالأساس إلى نسب النمو الديمغرافي المرتفعة التي سادت المغرب خلال سنوات الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما بات يشكل ضغطا كبيرا على سوق الشغل ببلادنا وتحديا رئيسيا من أجل إيجاد السبل والحلول الناجعة والفعالة لكسب رهانات التنمية الاقتصادية وإنشاء فرص العمل اللائق وتحقيق سبل العيش الكريم و تلبية احتياجات هذه الأفرع الجديدة المتوافدة على سوق الشغل من الشباب.

ومما لاشك فيه أن للتشغيل تأثيرا مباشرا على الرقي الاجتماعي وعلى قدرة المجتمع على استشراق المستقبل بكل اطمئنان وسكينة.

فالبطالة ظاهرة اجتماعية مركبة تتحكم فيها عدة عوامل وتعاني منها كل الدول ولو بنسب متفاوتة، لكن أسبابها بالمغرب متعددة وترتبط بالأساس بوتيرة النمو الاقتصادي وانعدام التوازن الكيفي بين العرض والطلب، إضافة إلى عدم قدرة المنظومة التكوينية والتعليمية على ملائمة التكوين والتشغيل وكذا غياب الآليات الضرورية لدراسة وتحديد حاجيات سوق الشغل الذي يعرف العديد من الاختلالات.

وقد مكنت الدراسات المنجزة حول سوق الشغل بالمغرب من الخروج بالخلاصات الآتية :

- التفاوت بين عدد مناصب الشغل ووتيرة النمو الديموغرافي للسكان النشيطة.

- البطالة ظاهرة تطبع بالخصوص الوسط الحضري.

- عدم الملائمة بين العرض وحاجيات سوق الشغل.

- مواجهة حاملي الشهادات لانتقائية قوية لدى ولوج سوق الشغل.

- هيمنة العمل المأجور على التشغيل الذاتي لاسيما بالوسط الحضري.

- محدودية وظيفة الوساطة في التشغيل

إن قضايا تشغيل الشباب وامتداداتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بإعداد العاملين وتأهيلهم وظروف عملهم، والعلاقات بين أطراف الإنتاج، وخصائص سوق الشغل والمتطلبات التنموية وغير ذلك، رغم تبوئها مكانة رئيسية وجوهرية في سلم الأولويات المرتبطة باهتمامات الحكومات المغربية المتعاقبة، ورغم أن قدرة النمو الاقتصادي على خلق فرص التشغيل تحسنت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى غير كافية لامتناس العجز المتراكم في مجال التشغيل، حيث لا تزال عروض العمل رهينة بشكل كبير بالمعدل المرتفع لنمو الساكنة في العمل.

كما تعرف بطالة حاملي الشهادات ارتفاعا بحوالي 20 في المائة، مقارنة مع المعدل الوطني بسبب صعوبات إدماج حاملي الشهادات و عدم ملائمة التكوين للتشغيل.

وقد شكلت محاربة بطالة الشباب بالنسبة للحكومات المتعاقبة تحديا من أكبر التحديات ومن أهم الانشغالات باعتبارها نتيجة ومحركا للتنمية الاقتصادية المنشودة التي من شأنها أن تهيئ البلاد لتكون في الموعد من أجل رفع التحديات التي تفرضها العولمة، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لإنعاش التشغيل عبر المعالجة الاقتصادية لمعضلة البطالة ومحاولة سن سياسة إرادية لإنعاش التشغيل، باعتبار أن حل إشكالية البطالة يمر بالضرورة عبر تحقيق نسبة نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج الكفيل باستيعاب الطلب السنوي المتزايد ومعالجة التراكمات المسجلة، وكذا اعتماد برامج إرادية تقوم على مواكبة الشباب من جهة وتحقيق الترابط بين العرض والطلب، قصد التصدي للبطالة البيئية والتغلب على صعوبات إدماج حاملي الشهادات، مثل دعم إحداث المقاولات في إطار برنامج مقاولتي وبرنامج إدماج وكذا برنامج تأهيل.

إلا أنه رغم كل تلك الجهود التي بدلت تبقى سياسة تشغيل الشباب محدودة النتائج مقارنة مع الأهداف المتوخاة من إجراءات إنعاش التشغيل المعتمدة بفعل الاختلالات التي تعرفها التدابير التي اتخذتها الدولة لإنعاش التشغيل ومحاربة البطالة المتجلية في:

- عدم استقرار النمو الاقتصادي الذي يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض.
- التفاوت الاقتصادي بين جهات المملكة مع ضعف النسيج الاقتصادي بالمغرب.
- غياب استثمارات ذات قيمة مضافة كبيرة مع غياب الاستثمار في العنصر البشري لدى المقاولات الوطنية بالإضافة للطابع العائلي للمقاولات المغربية وهشاشة بنية الوحدات الاقتصادية.
- الصعوبات والعراقيل البنكية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة زيادة على الفوائد البنكية المرتفعة.
- نظام جبائي غير ملائم.
- التخطيط غير المحكم في مجال تدبير الإجراءات والارتباك في تنفيذها.
- الضغط الذي سببه الإقبال الكثيف على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مما يؤثر سلبا على جودة الأداء والإدماج و النقص الحاصل في الموارد البشرية واللوجيستية للوكالة.
- عدم الكفاءة والخبرة لدى الشباب حاملي الشهادات لخلق المقاولات بالإضافة للعراقيل الإدارية.
- قلة الجرأة والمبادرة لدى الشباب للمغامرة في التشغيل الذاتي.
- عدم ملائمة التكوين لسوق الشغل والنقص الحاصل في جودة التكوين.

- محدودية الموارد المتوفرة بالنظر للأهداف المحددة.

- عدم الاستمرارية في العمل بإجراءات إنعاش التشغيل وانعدام وضوح الرؤية لغياب سياسة تشغيلية مبرمجة على عدة سنوات.

- استهداف غير ملائم لفئات صعبة الإدماج ونظام غير متطور للمعلومات والتتبع بالإضافة لضعف تأطير أجهزة الوساطة.

- محدودية الاعتمادات المصاحبة تمنع من إجراء تتبع وتقييم لفعالية إجراءات إنعاش التشغيل.

- نتائج محدودة التأثير على البطالة طويلة الأمد.

و رغم مواكبتها لتلك الأوراش ومن أجل تمكين جهاز التكوين من التفاعل مع الحاجيات الآنية والمستقبلية لسوق الشغل من الكفاءات فإنه ينبغي على الحكومة الحالية من أجل الاستجابة لحاجيات الشباب في الشغل أن تتخذ الاجراءات التالية:

✓ جعل التشغيل إحدى الأولويات الوطنية لما له من انعكاسات مباشرة على الشباب والوطن، عن طريق تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل وتطوير الاجراءات الإدارية للتشغيل وتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل.

✓ إصلاح العلاقة بين التكوين وسوق الشغل بإصدار إطار قانوني خاص.

✓ إصدار "عقد شبابي اجتماعي" لتأمين نهج المقاولين الشباب لتشجيع التشغيل الذاتي وتنمية دور المقاولات في مجال التشغيل بهدف معالجة الرصيد والاستجابة للطلب على الشغل، ومراجعة نظام الوساطة المعتمد.

✓ مواكبة الأوراش الكبرى المحركة للتشغيل، وتمكين جهاز التكوين من التفاعل مع الحاجيات الآنية والمستقبلية لسوق الشغل من الكفاءات،

✓ تنفيذ السياسة الإرادية لإنعاش التشغيل باعتبارها إحدى المداخل الأساسية بالنسبة لتشغيل الشباب بالنظر لما تحمله من تحفيزات إيجابية لسوق الشغل.

و بالتالي تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العملية وتلبية حاجياتهم الأساسية، وكذا التأثير الجلي على الرقي الاجتماعي وعلى قدرة المجتمع على استشراف المستقبل.

5 . الشباب المغربي والسياسة الرياضية والفنية

يعتبر المجال الرياضي والفني اليوم أكثر من أي وقت مضى من بين أهم الدعامات والأسس التي تقوم عليها المجتمعات. فبالإضافة إلى الأدوار التربوية والتعبوية والوقائية التي ما فتئ يقف من خلالها في وجه مختلف أنواع الانحرافات النفسية والتربوية والسوسولوجية ... فإنه وفي ظل التطورات التي أصبحت تعيشها المنظومة العالمية بمختلف مجالاتها الحيوية، بدأت الجهود تتضافر من أجل التمكين المؤسساتي والتنموي لهذه القطاعات، وجعلها من بين أقطاب الرحي الذي تقوم عليها جل عمليات التأهيل الفردية و المجتمعية.

وفي هذا الإطار، تم العمل على وضع اللبنة الأساسية للإصلاح وتحسين النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالقطاع، قصد ملائمة الإطار القانوني مع واقع المشهد الرياضي، كما تمت الدعوة إلى إحداث مجالس مؤسساتية جديدة يخول لها تسيير وتدبير قطاع الرياضة بشكل يستطيع معه تجاوز معوقات الحكامة الجيدة، من قبيل مجلس أعلى للرياضة ومجالس أخرى جهوية مستقلة بتسييرها الذاتي، وهو ما يتماشى ومضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية بالصخيرات سنة 2008، وكذا دستور 2011 الذي بوأ الرياضة مكانة مهمة باعتبارها حقا من حقوق المواطن وواحدة من بين أبرز الاهتمامات الشبابية.

وبالنظر إلى الدور المحوري للمدرسة والجامعة كبنية استقبال يلتقي فيهما التنظير بالتطبيق وكفضاء للتربية والتكوين مرتبطين بفئة الشباب ، فإنها تبقى إطارا مؤسساتيا أمثل للممارسة الأنشطة الرياضية، ينبغي دعمها بشريا وتقنيا ولوجيستيكيا من طرف مختلف القطاعات المعنية وفق سياسة مندمجة وفعالة. ونفس الأمر بالنسبة لرياضة الأحياء وما تتطلبه من ملاعب للقرب ومن فضاءات سوسيوثقافية مفتوحة في وجه العموم من الساكنة المحلية، تحضر الأبعاد التربوية والتكوينية والنفسية و الصحية (المراقبة الطبية) ك شروط محورية في عملية التأسيس لها.

هذا ويتعين تعميق مفهوم الشراكة بين الإعلام والمؤسسات الرياضية، بشكل يتماشى وسياسة الأوراش الكبرى ويضمن تطوير أداء المنظومة الرياضية بمختلف مجالاتها.

وفي سبيل تخليق المجال الرياضي والرقى به نحو التنافس الشريف والإيجابي، كان لزاما التفكير وبشكل تشاركي في بلورة رؤية شمولية تنطلق من القاعدة القانونية وتوظف السبق الوقائي والتكوين والتأطير للحد من آفات تعاطي المنشطات وشغب الملاعب مع ما يتطلبه ذلك من اصطحاب لمنظومة القيم التربوية والأخلاقية.

خلاصة القول أن قطاع الرياضة بخصوصياته المتعددة يفرض المزيد من الجدية في القول والممارسة والمتابعة، كما يفرض القدرة على التوقع بقراءة الواقع وتفاعلاته قراءة متأنية بعيدا عن كل اشكال الارتجال والعشوائية، والمسؤولية يتقاسمها كل الفاعلين على رأسها المؤسسات النظامية ذات الوصاية والجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

6 . الشباب المغربي والتأطير الثقافي والقيمي

تعتبر القيم خاصة من خصائص المجتمع الإنساني، تشتق أهميتها ووظائفها من طبيعة وجود الإنسان في المجتمع، كما أن دراسة هذه القيم تكتسي أهمية خاصة لأنها تعبر عن ضمير المجتمع ووجدانه وتسهم في تشكيل ضمائر أفراد المجتمع، ولأنها تشكل إطاراً مرجعياً عاماً يحكم تصرفات الفرد والجماعة، احتلت القيم مساحة واسعة في ميدان الدراسات الاجتماعية.

إن المشروع الذي نحمله هو المساهمة بإعداد وتقديم الأسس الفكرية والمنهجية اللازمة لحركة شباب الأمة. والمساهمة في بناء المنظومة الفكرية الإسلامية المعاصرة، والتي نستطيع من خلالها تشكيل العقل المسلم، وإعادة بنائه وفقاً للتصور الإسلامي السليم للكون والحياة والإنسان .

إن التعرف على جميع الثقافات يفترض الحفاظ على الهوية الثقافية المغربية العربية الإسلامية العريقة، من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام بالشباب من أجل التثبيت بالقيم وحمايتها من الانصهار في الشخصية العالمية.

إن أزمة القيم الضاربة في عمق الحياة العامة بجميع مجالاتها، أصبحت ظاهرة طالت انعكاساتها كل الناس ومن مختلف الأعمار وفي مقدمتهم الشباب؛ وأصبحنا نستشعر خطر إدمان الشباب عن قيمهم الأصيلة التي تعمل على تثبيت شخصيتهم وترسيخ مقومات هويتهم، والإقبال على تمثل القيم الساقطة في السلوك، سواء كانت محلية أو وافدة، من قبيل القيم الاستهلاكية لدرجة أصبح معها الشباب لا يفكرون إلا في إشباع حاجاتهم المادية، ونسوا أن القيم ليست كلها من جنس ما يتصل بالاستهلاك، وإشباع الغرائز وحدها، وإنما القيم منظومة نسقية متكاملة، تضم مجموعة من المبادئ والقواعد والأعراف التي تحكم السلوك بين مكونات المجتمع، وهي بمثابة المعيار الرئيس في صياغة وتوجيه التصرفات على نحو يخدم تقدم المجتمع في جميع مجالات الحياة، وإذا اختل النظام القيمي واهتز؛ فإن الإنسان يفقد توازنه النفسي والاجتماعي، ويصبح كالريشة في مهب الريح، مائعا وتابعا، ليس له قرار شخصي.

كل ذلك نتيجة ما أصاب منظومة القيم وعقدتها من انقراط وتشتت وتناقض، فانعكس ذلك بالضرورة -سلبا- على الناس عامة، وعلى فئة الشباب خاصة، حيث وجدوا في واقعهم قيما مادية متدنية اعتاد الناس التعامل بها مثل: الرغبة في الثراء السريع أو الكسب غير المشروع، أو الرشوة والمحسوبية، رغم كونها قيما فاسدة إلا أنها ما دامت تلبى الحاجة الملحة للأفراد التي يفرضها الواقع الاجتماعي؛ فإنهم يقبلون على التعامل بها وممارستها، ومع طول الزمن تصبح تلك القيم واقعا مألوفا، وهكذا تنتشر القيم الفاسدة وتحل محل القيم الصالحة للإنسانية كلها، والتي تحقق لها السعادة في الدنيا والآخرة.

إن طبيعة البنية السياسية، وعجز المنظومة القانونية عن التطبيع الاجتماعي السليم المبني على قيم الصدق والإخلاص وحب العمل، وضعف تأصيل الانتماء في طفولة الأبناء، وضعف التربية الإسلامية السليمة، هي أهم الأسباب التي استحدثت قيماً في مجتمعنا لا وجود لها إلا في المجتمعات المادية.

لذلك يفترض في السياسات العمومية الموجهة من الدولة للشباب أن تراعي هذا الانفصام بين الشباب المغربي وقيمه المنتجة من صدق وحب للعمل والوطن، وأن تخلق البيئة المساعدة لأن الإنسان ابن بيئته، يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه، فالفرد الذي يعيش في مجتمع يُعلي من شأن قيمة ما، فحتماً سيسير في نفس الاتجاه، ويكون المجتمع مسؤولاً عن التنشئة السلبية لأبنائه على قيم بديلة، والزج بهم في متاهات لا نهاية لها. وذلك بسن قوانين تعاقب على التحرش الجنسي وتفعيل ما يتعلق بالمعاقبة على الإخلال بالحياء العام بمختلف تجلياته، وكذا دور وسائل الإعلام الذي أصبح دوره سلبياً للأسف حيث يروج لثقافة الاستهلاك والميوعة، الإعلام اليوم يحيي ويميت كما يقال، يحيي الأفكار التي يريد ويلمعها، كما يمكن أن يشوه الأفكار الصالحة البناءة. كل هذا لا ينسينا أهمية المنظومة التعليمية ودورها في إعادة بناء قيم الشباب على الوجه المطلوب.

المحور الثاني: الشباب المغربي كفاعل في السياسات العمومية.

1. الشباب المغربي والفعل السياسي الرسمي

إن الفعل النضالي الشبابي ، كان من نتائجه بعد استحقاقات 2011 بروز نخبة شبابية برلمانية وحكومية كما كان من نتائجه دسترة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

ففي ما يخص العمل البرلماني عرفت هذه الدينامية تعديل قانون الانتخابات والتنصيب من خلاله على تمثيلية للشباب أقل من 40 سنة حددت في 30 مقعدا ابتداء من استحقاقات 25 نونبر 2011، في اللائحة الوطنية إلى جانب 60 امرأة، كما أفرزت هذه الاستحقاقات انتخاب وجوه شابة في الدوائر المحلية، وهو ما أعطى حضورا ملحوظا للشباب في المؤسسة التشريعية. لكنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن دينامية شبابية برلمانية نوعية وعن قيمة مضافة حقيقة لهذه النخبة البرلمانية، كما ان قضايا الشباب ليست بالحضور الذي يناسب تمثيلهم وحضورهم العددي في البرلمان، على ان هذا لا يعني ان يختص الشباب البرلماني بقضايا الشباب فقط، لكن المعول عليه هو حضور الصوت الشبابي في التشريع والمراقبة والاقتراح والدبلوماسية الشبابية النشطة. وفي السياسات العمومية عموما.

إن السياسات العمومية للشباب ليست اختصاصا قطاعيا وإنما هي سياسة مندمجة تعني جميع القطاعات الوزارية.

2. الشباب والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي

يدخل إنشاء المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجماعي في إطار الجهود التي حرصت الجمعيات والمؤسسات التي شاركت في وضع الدستور، على إدماجها ضمن مقتضياته الجديدة، اعترافا منها بالدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه فئة الشباب في عملية تغيير واقعها بداية ثم واقع المجتمع بشكل عام، على غرار ما حصل في دول الربيع العربي، لكن بشكل مؤسساتي، يتبنى منطق الخيار الثالث الذي نهجه المغرب و الذي هو الإصلاح في إطار الاستقرار.

و لا يقوم إنشاء المجلس على احتكار صوت الشباب أو القيام بالأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني أو الجمعيات المهمة بالشأن الشبابي، بل على العمل معها في إطار من التعاون الذي يعزز التنوع المغربي بمختلف توجهاته، و على تقديم مقاربات شاملة و مندمجة تسعى إلى إشراك أكبر للجمعيات و الشباب في اتخاذ القرار السياسي، عن طريق الوساطة و تعزيز دور التشبيك و التواصل الدائم مع الهيئات و المؤسسات المختلفة.

إن التنصيص على إحداث هذا المجلس يعتبر حدثا تاريخيا لما يحمله من دلالات وإشارات تستدعي أن نتوقف عندها بالدراسة والتحليل:

أولاً: إدراك الفاعل السياسي لأهمية الشباب في عملية صنع وبناء القرار السياسي داخل البلد وذلك اعتباراً لمستوى النضج والوعي الذي عبرت عنه المطالب المرفوعة.

ثانياً: إعطاء الأهمية الكبرى للشباب دلالة على عدالة المطالب التي عبر عنها الشباب والتي جسدت بعمق إشكالات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبلدنا.

ثالثاً: هذا الاهتمام ساهم وسيساهم في تكسير الصورة النمطية عن الشباب المغربي المعترف غالبية غير ميسر وغير واعي بما يجري حوله من أحداث.

رابعاً: التنصيص على إحداث المجلس كهيئة دستورية يضع على الجميع مسؤولية كبرى للنهوض بهذه المؤسسة حتى تقوم بأدوارها كاملة .

خامساً : هذا المجلس هو فرصة سانحة للشباب من أجل التعبير الصريح والجريء عن مطالبهم وانشغالاتهم من داخل المؤسسات لا من خارجها.

سادساً: ينبغي أن يكون هذا المجلس القلب النابض لأفكار وطموحات وآمال شباب المغرب بمختلف انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها وأن يعبر حقيقة عن مطالب الشباب بكل جرأة ومسؤولية وأن يقدمها للجهات المسؤولة بالصيغة والطريقة التي تتمكنها من الوصول إلى صانعي السياسات العمومية الحكوميين.

سابعاً: إن حرص المشرع على تحديد الأهداف الكبرى للمجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي بمقتضى الفصل 33 من الدستور يعطي ضماناً كبرى لعمل هذه المؤسسة الدستورية بشرط مشاركة الجميع من أجل تحقيق تلك الأهداف بكل تجرد ومسؤولية.

ثامناً: تعتبر النزاهة والمصداقية والشفافية والمسؤولية من الأسس التي يبنى عليها كل فعل شبابي ناجح كما أن اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد المنطلقات والتصورات من شأنه ان يحقق نتائج كبيرة في عمل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

تاسعاً: إن هذا المجلس هو صورة الشباب المغربي الواعي والفاعل لذلك يجب ان يكون صورة حقيقية لحركة الشباب وللحيوية المعهودة فيه لما يتيح من إمكانات النقاش والاقتراح والتفاعل وأيضا لما يشكله من فرصة للتواصل بشكل رسمي مع مختلف الفاعلين أيا كانت مواقعهم.

عاشراً: نعتبر في شبيبة العدالة والتنمية الفعل الجمعي الجاد من الأسس الكفيلة التي من شأنها المساهمة في تكوين وتأطير الفعل الشبابي الجاد والمسؤول، لذلك فأن النهوض بالعمل الجمعي يعتبر ضماناً كبرى يجب العمل

على تطويرها والنهوض بها حتى في مستوى بنيات الاستقبال اللازمة لتأطير الشباب المغربي والتعبير عن طموحاته والدفاع عنها.

بناء على ما سبق ترى شبيبة العدالة والتنمية أن عمل المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجماعي ينبغي أن يركز على المحاور الأساسية التالية:

- المحور الرقابي و التتبع: و يتجلى في دور المجلس كرقيب على السياسات العمومية للدولة في العديد من المجالات التي تستهدف الشباب أو المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، و كمتتبع و دارس لواقع الشباب المغربي بناء على ما تم تحقيقه من انجازات أو ما ينتظره هؤلاء الشباب من انتظارات.
- المحور التشاوري و اقتراحي: و يتمثل في تقديم عدد من الاقتراحات و الاستشارات المتعلقة بالشباب للهيئات الرسمية و مؤسسات الدولة بناء على عملية الدراسة و التتبع الرقابة التي يقوم بها المجلس. و يمكن أن يقدم المجلس في هذا الإطار مقترحات مشاريع كاملة في عدد من المجالات المتعلقة بواقع الشباب و توصيات للجهاز التنفيذي للدولة و أيضا مقترحات قوانين و تشريعات.
- دور التواصل و التنسيق و الشراكة و الوساطة: و يقتضي من المجلس ربط علاقات مع عدد من الهيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية بهدف الرفع من أوضاع الشباب في المغرب، بناء على التواصل المعال و الشراكة في ميادين مختلفة.
- الترافع حول قضايا الشباب: و يقوم على المشاركة على المستوى الوطني و الدولي في التعريف بقضايا الشباب المغربي، و المساهمة في اقتراح حلول للإشكالات التي يعاني منها. كما يقوم عمل المجلس على تعزيز الوساطة بين الشباب و مؤسسات الدولة، بشكل يسمع صوت الشباب في هذه المؤسسات و يكون الناطق باسمهم.

3 . الشباب والنضال الديمقراطي

ظل الشباب المغربي يمثل ويعبر عن قيم نضالية، كما أنه وطيلة مسار المغرب المستقل شكل طليعة الفعل النضالي المغربي، مع ما استتبع ذلك من تضحيات جسام نالت من حياته وحرته ومستقبله. وبفعل هذه التضحيات التي كان عصبها الرئيس هو الشباب إلى جانب مثقفين وعمال نساء ورجالاً، استطاع المغاربة ان يعيشوا هامشا من الحرية ابتداء من العقدين الأخيرين من القرن العشرين، واستمر هذا الهامش في التوسع مع نهاية القرن في مرحلة ما سمي بالتناوب التوافقي، ودخول المعارضة السابقة إلى الحكومة للمساهمة في الحكم. لكن هذا المسار عرفا تراجعا بينا. بعد التراجع

عن المسار الديمقراطي ابتداء من سنة 2002 وبعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها الدار البيضاء في 16 مايو 2003. لكن قمة التراجع او الردة سيشهدها المغرب بعد بروز إرادة لإعادة التحكم في المشهد والحياة السياسية المغربية. وذلك من خلال تأسيس حزب الدولة، وكانت ذروة هذا المشهد العثبي في الانتخابات الجماعية لسنة 2009، حيث برز التحكم بشكل واضح فيها وفي مخرجاتها، وفي كل هذا كان الشباب مستبعدا، خارج هذه الدينامية المتحكم فيها. وكان من نتائج هذا التحكم والأعطاب السياسية النبوية أن لجأ الشباب المغربي إلى فضاءات كمتنافس للتعبير وتصريف مواقفه السياسية والفكرية من هذا المشهد المتسم بالردة السياسية، في هذا السياق اتجه الشباب إلى الفضاء الافتراضي بما هو مجال عمومي افتراضي، غير مسيحي وغير متحكم فيه، هذا دون أن نغفل الوجود المادي الميداني لشباب في حركة المعطلين والحركات الحقوقية المعروفة بقاعدتها الشابة، وبعض الحركات الشبابية المغربية ومنها شبيبة العدالة والتنمية التي انخرطت مبكرا في النضال ضد هذا المسار التراجعي الخطير، سواء في الحملات الانتخابية للحزب او في حملاتها السنوية ووقفاتها الميدانية.

لكن مسار التحكم هذا سيتهاوى مع ديناميات الحراك العربي الذي دشن في تونس وانتقل بعدها إلى أكثر من دولة عربية ومغربية. وهنا عاد الفعل الشبابي المغربي إلى واجهة الفعل النضالي عبر حراك 20 فبراير، والتي شهدت تسريعا وتكثيفا في مطالب الشباب المغربي والشعب المغربي عموما للانعتاق من الفساد والاستبداد، الذين توحدت حولهما مطالب القوى الحية بالمغرب بمختلف توجهاتها السياسية والإيديولوجية سواء كانت فاعلة داخل الحقل الرسمي أو خارجه. هذان العنوانان السياسيان الكبيران اختزلا كل المطالب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

هذا المسار الذي أدى بعد التصويت على دستور جديد، إلى إجراء انتخابات سابقة لأوانها في 25 نونبر عبر عنها على أنها الأكثر نزاهة في تاريخ الاستشارات الانتخابية المغربية، وشهدت فوز حزب العدالة والتنمية فيها، وبالتالي تشكيل حكومة جديدة مع حلفائه، كحكومة حائزة على شرعية شعبية مقدره. وقد كان الشباب في هذه الاستحقاقات حاضرا سواء في الفعل الميداني في الحملة الانتخابية أو كفاعل في التصويت بنسب معبرة عن تحولات في اتجاه العمل من داخل المجال الرسمي والنضال من خلاله لتوسيع أكبر للحريات والممارسة السياسية الشفافة والمستوعبة للشباب كفاعل فيها، ولمطالبه وانشغالاته وقضاياه في بنية السياسيات العمومية.

اعتبرت الشبيبات الحزبية، كمنظمات موازية للأحزاب السياسية المغربية، وأساسا الأحزاب الجادة منها والمستقلة عن مركز القرار في الدولة والحزب، مدارس حقيقية للتكوين السياسي ولإعداد الأطر الحزبية والسياسية الوطنية، وقد تميزت هذه الشبيبات طيلة عقود بخوضها معارك سياسية وطنية هامة، بالإضافة إلى أدوارها على الصعيد العربي والاسلامي والدولي دفاعا عن القضايا العادلة للوطن والأمة.

كما اعتبرت هذه الشبيبات مشاتل أساسية لتعزيز انخراط الشباب في العمل السياسي في البلاد والشأن العام عموما. وقوة فكرية تجديدية في قضايا الفكر والسياسة والالتزام السياسي، بقضايا وهموم المجتمع المغربي والأمة العربية الإسلامية.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت مجموعة من المنظمات الشبابية المستقلة عن الأحزاب السياسية، بإيعاز من بعض مراكز النفوذ، أو بقرار مستقل من بعض الفاعلين الشبابيين في المجتمع المدني المغربي، مما جعل البعض يتحدث عن هذه المنظمات كبديل محتمل للشبيبات الحزبية، لكن هذه الأخيرة وخصوصا الجادة منها استمرت في ريادتها للعمل الشبيبي المغربي، وفي تأطير الشباب المغربي في ظروف اتسمت بالعودة الى سياسية التحكم، وهو ما جسده مختلف المعارك والقضايا والانشغالات التي انخرطت فيها شبيبة العدالة والتنمية مثلا، والاحتضان الجماهيري لها، وتمدها العضوي الكبير.

إلا انه لا يمكن ان نغفل أن هناك فتورا على مستوى النشاط الشبيبي، الذي يبقى مرتبطا بهامش الاستقلالية الذي يمكن أن تتمتع به أية منظمة شبيبية، بالإضافة إلى أن هناك بنى حزبية مختلة لا يمكن إلا أن تنتج شبيبات على نفس الشاكلة، لأن أزمة الحزب تنعكس على شبيبته.

وقد عملت الشبيبات الحزبية على خلق الهيئة الوطنية للشباب والديمقراطية كائتلاف وطني يجمع التنظيمات الشبابية الحزبية الوطنية بهدف التأطير السياسي للشباب المغربي وتكوين أجيال من النخب الشابة داخل التنظيمات السياسية الوطنية، والدفاع عن عدة قضايا سياسية. وقد ساهمت في هذا الإطار في الدفاع عن اللائحة الوطنية للشباب في البرلمان المغربي الذي أقره القانون الانتخابي، وبذلك ضمنت الشبيبات الحزبية تمثيلا في البرلمان ب 30 مقعدا. الذي ترافق مع بروز الشباب كقوة احتجاجية ونضالية قوية في الحراك المغربي الذي عرف بحركة 20 فبراير.

وعموما فإنه يمكن للراصد ان يسجل وجود معيقات تعاني منها الشبيبات الحزبية تتمثل أساسا في ضعف تفاعل الشبيبات مع الحركات الاجتماعية التي يوقدها او يحركها الشباب او المعنية بقضاياهم كحركات المعطلين والحركات الطلابية والتلاميذية. مما يفرض ضرورة إعادة ربط العلاقة بين الشبيبات والقطاعات الفرعية.

هذا بالإضافة إلى ابتعاد بعضها عن هموم الشباب المغربي، حيث ظلت تشتغل في الميدان السياسي الصرف وابتعدت عن الهموم الشبابية اليومية. وتراجت عن القيام بالدور الفكري التجديدي والاستثنائي لأسئلة النهوض والتحدي الحضاري والقيمي .

وهذا ما يجعل الشبيبات الحزبية، مدعوة إلى تجديد ذاتها فكريا، وتقوية بنائها التنظيمي والإشعاعي، وتعزيز انفتاحها على مختلف فئات الشباب، واقتحام أنشطة ومجالات وأوساط تعكس انشغالات وتطلعات شباب اليوم. والانخراط القوي في دينامية الإصلاح الناجز والمستمر، ضد كل إرادة للتراجع عن ما حققه المغاربة عموما والشباب خصوصا من مكاسب من حراكهم السياسي الشبابي.

إن المكتسبات التي حققتها الشبيبات في سعيها لتمكين السياسي والقانوني والتمثيلي تقتضي صيانة هذه المكاسب، والدفاع عنها على أرض الواقع وتعبئة الشباب للانخراط في الشأن العام، وأن لا تبقى اللائحة الوطنية نوعا من الربيع السياسي غير المستحق، أو منفذا للترقي الاجتماعي والسياسي لفئة محظوظة من الشباب. وأن الرهان هو النضال المحلي والانشغال بتأطير الشباب المغربي، والدفاع عن قضاياهم ومشاكلهم وهواجسهم، والعودة إلى الفعل في الفضاء العمومي والتأثير في دينامياته.

5 . الشباب والعمل الطلابي

نشأت الحركة الطلابية في ظل ظروف ومخاضات مغرب الاستقلال ومتطلباته، حيث أنها كانت وليدة تحول عسير تزامن وبداية مرحلة جديدة.

وإذا كان تأسيس منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتاريخ 26 دجنبر 1956 بالرباط، شكل لحظة تؤرخ لولادة عسيرة ، فإنه كان أيضا تنويجا لمسار العديد من الجمعيات والتنظيمات الطلابية السابقة، مثل جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا التي تأسست سنة 1927 والجمعية العامة لطلاب الرباط (1947) وجمعية الطلاب المغاربة (1948) واتحاد الطلاب المغاربة بفرنسا (1950).

عندما خضع المغرب للحماية الفرنسية بين سنتي 1912 و1956، تشكلت جمعيات طلابية كانت متأثرة بفكر الحركة الوطنية المغربية وتأثرت ، بشكل عام، بالجو الذي كان سائدا في كل من الجزائر وتونس، بحيث كانت هناك رغبة في بناء حركة طلابية في منطقة شمال إفريقيا

إن تناول الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور الحركة الطلابية المغربية، رغم أنه عمل يرمي إلى معرفة السياق التاريخي الذي أفرز هذه التجربة وكذا الظروف الذاتية والموضوعية التي تحكمت في تطورها وتفاعلاتها، لاسيما خلال المراحل التي عرفت فيها مدا نضاليا وجماهيريا كاسحا. فإنه يبرز أهمية وضرورة الوقوف عند هذه التجربة قصد إعادة طرح وصياغة ماهية هذه الحركة وتحديد طبيعة وضعيتها الراهنة وسبل تطويرها، للسير بها إلى الأمام خصوصا في ظل التغيرات التي يشهدها المشهد المغربي بمختلف مستوياته.

فإذا كان استدعاء النقاش حول واقع الحركة الطلابية المغربية بشكل عام مطلوبا في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الجامعة المغربية، و ما يعرفه المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي من تغيرات جوهرية، فإن الجدير بالذكر والنقاش بشكل خاص هو حضور التيار الإسلامي بالساحة الجامعية الذي ارتبط بمراجعة جذرية وشاملة، قام بها عدد من الفاعلين الإسلاميين، للموقف الرافض للعمل النقابي من داخل منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وأعاد بناء نسق المشروعية للاختيار النقابي الإسلامي على أساس تحرير العمل النقابي مما علق به من آثار الفكر المادي. ولعل الوجود المنظم للمكونات الإسلامية داخل الجامعة من أفضل هذه المراجعة، التي على الأقل مكنتهم من الزاد الفكري والمعرفي للوفاء ببعض مقتضيات التدافع الصعب في الساحة الجامعية.

من جهة أخرى فإن الواقع المزري الذي آلت إليه الجامعة المغربية، جراء توالي القرارات والتدابير الفاشلة، مثل الإصلاح البيدغوجي والاستغاثة بالمخطط الاستعجالي، ليم الإجهاز على آخر ما تبقى من مكتسبات التحصيل العلمي للجامعة المغربية، و المنظومة التربوية ككل. يكشف الستار عن واقع وأفق التعليم العالي بالمغرب ، و ترتيبه ضمن

الرتب الأخيرة، و تقرير المجلس الأعلى للتعليم، بالإضافة إلى الإجماع الوطني الحاصل حول أزمة التعليم بالبلاد دليل على ذلك.

إن عودة الحركة الطلابية المغربية إلى واجهة الفعل السياسي والثقافي أمر مهم ومسئولية تاريخية، تتحملها القوى والتيارات ذات الرهانات الحضارية الكبرى، خصوصا على الواجهة الفكرية والسياسية، حتى تساهم بشكل واعي ومسؤول في بناء الوطن.

إننا اليوم عكس الماضي أمام مد السياسة على حساب "النقابة"، الشيء الذي يفرض على الطلبة بشكل عام، والإسلاميين بشكل خاص، إعادة النظر في موقف الجامعة من السياسة وبالتالي التفكير الجدي في إعادة الاعتبار السياسي للطلبة كقوة سياسية. فجانبا من المطالب الاجتماعية للطلبة المدخل لتحقيقها وتحقيق التقدم على طريق إقرارها سياسي.

أما على مستوى العمل الثقافي والذي يعتبر أحد الوظائف الأساسية للعمل الطلابي الإسلامي، لكن ليس بالمنظور الذي عهدناه، بل من زاوية جديدة تعيد بناء المقدمات "العقدية" والتصورية للفعل الثقافي.

فقد ركز الخطاب الإسلامي بالجامعة كثيرا على التدين السلوكي وما يثبته من أفعال وتصرفات وهذا مطلوب، ولكن في المقابل لم يعتن بالجوانب الفكرية والثقافية للطلاب، حتى أننا قد نصادف حالات على درجة عالية من الاستقامة والالتزام الخلقي ولكنها من الناحية الفكرية والثقافية تعاني من اضطرابات وانحرافات مزمنة. وهذا يلح علينا في تأسيس مفهوم جديد يمكن أن نصلح عليه ب"التدين الفكري والثقافي"، إذ بقدر عنايتنا بالجوانب السلوكية في التدين يجب أن تكون عنايتنا بالجوانب الفكرية والثقافية.

فمن المقتضيات الأولية لهذا الفهم، ضرورة مراجعة مفهوم العمل الثقافي الإسلامي في قضاياها الأساسية وأساليبه وأطره التنظيمية، حيث يصبح معني أكثر بالالتزام الفكري والثقافي الإسلامي وما يحققه. ولعل من النتائج الأولية لمثل هذا التصويب إعادة الاعتبار للعلوم الإنسانية من منظور إسلامي وتطوير النقاش في كافة مجالاتها وخلق فضاءات تنظيمية وعلمية تختص بها. وهذا من شأنه أن يحول العمل الطلابي الإسلامي في جانب منه إلى شبكة ثقافية ترسل موجات "خاصة" ذات ارتباط بالهوية الثقافية والفكرية للأمة. وعموما يمكن القول أن الأصل في هذه الوظيفة في البدء والختام هو تكريس قيم فكرية وثقافية أصيلة ومنفتحة على العصر تدعم الاجتهاد الحضاري الأصيل وتعزز مسيرته. وهذا لن يتحقق إلا بالدعم الكامل للجامعة وتيسير سبل الحوار بينها وبين مكوناتها وشركائها.

6 . الشباب والعمل المدني

يحتل العمل الجماعي موقعا أساسيا ضمن مساحة اهتمام الشباب، ويعتبر رافدا رئيسيا من روافد العمل العام، سواء من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل ، أو من حيث حركيتها و مساهماتها من الموقع الخاص بها في تغذية التدافع الاجتماعي في أبعاده الثقافية و الإيديولوجية إضافة إلى كونه مجالا لتأطير الشباب تأطيرا جيدا يسهل عليهم امتلاك الوعي بذواتهم و بطبيعة الأدوار الموكولة لهم في معركة الإصلاح والتغيير.

إن واقع الشباب في العمل الجماعي بالمغرب هو واقع يعبر عن الأزمة، أي واقع العجز عن تحقيق الأهداف المرتبطة بطبيعته كفاعل مدني تطوعي من أجل تحقيق هدف مشاركة المواطنين في الحياة الجموعية، ثقافة وتربية وإبداعا ، وبمقارنتنا لراهن العمل الجماعي نستخلص أن المرحلة التي يجتازها هي من أشد المراحل تعقدا وتشابكا، و ذلك راجع للأزمة التي يعاني منها و التي تعتبر جزءا من الأزمة البيوية و الشاملة التي يتخبط فيها مجتمعنا ويمكن حصر تجليات واقع الشباب من خلال العمل الجماعي فيما يلي:

* انحصاره في أوساط الشباب المتعلم

* عدم الانفكاك من شروط النخبوية

* الانحسار في المدن و الحواضر

* عدم الانتقال من دائرة الممارسة الكمية الى الممارسة النوعية المنتجة.

وهذه التجليات هي نتيجة طبيعية وموضوعية لتضافر عدة عوامل منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

فعلى المستوى الموضوعي فإن طموحات الشباب في العمل الجماعي تحدها جملة من المعوقات سواء على مستوى البنيات التحتية حيث نجد:

- ضعف بنيات الاستقبال من دور الشباب وطبيعتها وكذلك محتواها.
 - غياب دور الشباب ودور الثقافة في البوادي، أو ما يمكن أن يتلائم وخصوصية كل منطقة.
- أو على مستوى الإطار القانوني من خلال:
- ثقل الإطار القانوني المنظم للعمل الجماعي.
 - تعدد الجهات الوصية على العمل الجماعي.
- بالإضافة للاختيارات الثقافية السائدة، وكذا السياسة الممنهجة التي تعمد إلى:
- خلق جمعيات من بعض المحظوظين ومنحها صفة المنفعة العامة لأهداف سياسية.

- التصييق على الأنشطة المنظمة من طرف الجمعيات الجادة، ومنع أو التصييق على أنشطتها.
- أما على مستوى الضعف الذاتي فيتمثل في:
- ضعف تكوين الشباب النشيط بجمعيات المجتمع المدني.
- سيادة البيروقراطية داخل جمعيات المجتمع المدني نفسها.
- حصر العمل الجمعي ضمن أهداف ضيقة.
- عدم احترام ضوابط العمل ومحدداته.
- الخلط بين العمل الجمعي والعمل السياسي.
- تحويل الجمعيات إلى إطارات ونوادي مغلقة نخبوية في انعزالية شبه تامة عن الشباب وهمومه.

إذا كانت هذه بعض تجليات أزمة العمل الجمعي بشكل عام والشباب فيه بشكل خاص، المترتبة عن أزمة الديمقراطية بشكل عام التي يعرفها البلد. فالأزمة تتحدد في غياب التصور العلمي للعمل الجمعي، وغياب تحديد دور هذا الأخير في التدافع والإصلاح.

لهذا وبالنظر للدور المتنامي للشباب في العمل المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة و دعامة لباقي المؤسسات و يساهم في حل إشكالات و معضلات اجتماعية يقع حلها أساسا على عاتق الدولة، فالحكومة المغربية والدولة بصفة عامة مطالبة اليوم بتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني ودور الشباب فيه بتسطير برامج للرفع من قدرات الشباب المدني وتشجيعه عن طريق سن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي و تخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة مع اعتماد الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي.